



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبدي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو كتنن المأثورين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميريز / حسام محمد علي سلمان .

التميريز عليه / الأمين العام لمجلس الوزراء/ إضافة لوظيفته وتكملة الموقف الحظوقي علي توري صبيح .

الادعاء/

دعي المدعي (التميريز) أمام مجلس الانضباط العام والذي بدوره أعال الدعوى الي محكمة القضاء الإداري بأنه يطلب إعادته الي الوظيفة استناداً لقانون إعادة المصصولين السياسيين رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ ولحساب مدة الفصل السياسي لاغراض الترفيع والعلوة والترقية والتقاعد حيث تقدم بطلب الي مجلس الوزراء لشموله بقانون الفصل السياسي وبناءً على تكليف محكمة القضاء الإداري .
تقدم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بالعدد (١١٦٧) بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٩ الا انه لم يبت بالتظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٣/٢/٢٠٠٩ أمام مجلس الانضباط العام ونتيجة المرافعة العضورية العلية وحيث ان م/٨ من قانون إعادة المصصولين السياسيين رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ قد بينت وجود لجنة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء للنظر في الطعون التي يقدمها المصصولون السياسيون على قرارات اللجنة المذكورة أي ان



القانون اوجد مرجع طعن لهذه القرارات لذا فان محكمة القضاء الإداري هي غير مختصة بنظر الدعوى لذا قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٣ وبعد اضيارة ١٣/٩/٢٠٠٩ احكم ببرد دعوى المدعي وتحصيله الرسوم وآتعب محاماة وكيل المدعي عليه / إضافة لوظيفته . طعن التمييز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاحته التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/٨/٩ طلباً نقضه للأسباب المبينة فيها.

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم التمييز وجد ان المدعي اقام الدعوى بالرقعة ١٧٢ / م / ٢٠٠٩ أمام مجلس الانضباط العام على المدعي عليه (الأمانة العامة لمجلس الوزراء) يدعي فيها انه من المفصولين السياسيين ومشمول بقانون إعادة المفصولين السياسيين رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ وان وزارة التربية لم ثبت بطلبه وطلب شموله بالقانون المذكور واحتساب مدة الترفيع والعلاوة . وان مجلس الانضباط العام أحال الدعوى الى محكمة القضاء الإداري حسب الاختصاص الوظيفي فأصدرت حكمها بالعدد ١٣/٩/٢٠٠٩ في ١٣/٧/٢٠٠٩ القاضي ببرد الدعوى لان موضوع الدعوى له مرجع طعن وان محكمة القضاء الإداري غير مختصة بنظر الدعوى استناداً للفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل وان هذا الاجراء من المحكمة وان كان صحيحاً إلا انها كان عليها ملاحظة عدم توجه الخصومة حيث ان الدعوى مقامة على (الأمانة العامة لمجلس الوزراء) وهي لاتصلح خصماً تون إقامة الدعوى إضافة للوظيفة وعلى من يمثل الجهة المذكورة قانوناً وان الخصومة اذا كانت غير متوجهة

كو^٥ ماري عيراق
داد ككاي بالاي تينتيطادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠٠٩/١٠/١١

تحكم المحكمة ولو من تلقاء نفسها برد الدعوى دون التدخل في أساسها مادة
(٨٠) مراقعات فقرر للمسبب المذكور تصديق الحكم العميل من حيث النتيجة ورد
الظنون التمييزية وتعمول العميل رسم التمييز وصادر القرار بالاتفاق في
٢٠٠٩/١٠/١١ .

الرئيس
منحت المحمود

العضو
فاروق محمد المسلي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم فهد محمد

العضو
اكرم احمد باهان

العضو
محمد صالح التاشيدي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميثقال شمشون قاسبي

العضو
حسن ابو الكهر